مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٤٨ (الاستئناف ١)**

الثلاثاء، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٦/٤٠

نيويورك

الرئيس: السيد وانغ ينغفان .... (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
أوكرانيا	السيد كروخمال
أيرلندا	السيد راين
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد مجدوب
جامايكا	الآنسة دورانت
سنغافورة	السيد محبوباني
فرنسا	السيد ليفيت
كولومبيا	السيد فالديفييسو
مالي	السيد كاسي
موريشيوس	السيد كونجول
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

إحاطة إعلامية يقدمها السيد كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

01-46686 (A)
0146686

استؤنفت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل ناميبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ثيرون (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى تنظيم هذه الجلسة الهامة. ويود وفدي أيضا أن يشيد بالسفير تشودري على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر حزيران/يونيه. ويشعر وفدي بالامتنان على حضور الأمين العام صباح اليوم وعلى بيانه الهام. وأود أيضا أن أشكر السفير كامل مرجان على إحاطته الإعلامية الممتازة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويرحب وفدي بالمعلومات المفصلة التي قدمها السفير مرجان عن الحالة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحقيقة أن وقف إطلاق النار ظل قائما. ونلاحظ أيضا التقدم المحرز حتى الآن في فض الاشتباك وإعادة نشر القوات، فضلا عن التقدم العام في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أتاحت المعلومات لمجلس الأمن فرصة ممتازة لتقييم الأمر والتفكير في وضع استراتيجيات للمستقبل. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد التزامه باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية بشأن فض الاشتباك وإعادة نشر القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن قرارات مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالتقدم المحرز في الإعداد للحوار بين الكونغوليين ونلاحظ أن الاجتماع التحضيري قد أرجئ إلى ٢٠ آب/أغسطس بسبب بعض الصعوبات التنظيمية. ونلاحظ مع التقدير تأييد الحكومة الكونغولية للحوار وجهودها المبذولة لتيسير الحوار. ويكرر وفدي تأكيد موقفه من أن الحوار ينبغي أن يجري على الأرض الكونغولية وأن يدار بدون تدخل أجنبي.

ومع ذلك، نلاحظ مع بالغ القلق أن بعض الأطراف لا تزال تعرقل عملية السلام، في انتهاك للاتفاقات وقرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق بشكل خاص من أن مدينة كيسانغاني والمناطق المحيطة بها لم تجرد من السلاح بعد، كما يطالب بذلك القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والقرار ١٣٥٥ (٢٠٠١). ولذلك يدعو وفدي مجلس الأمن إلى إنفاذ قراره بشأن هذا الموضوع باللجوء إلى التدابير المتوخاة في إطار الفقرة ٢٨ من قراره ١٣٥٥ (٢٠٠١). ففي تلك الفقرة، على وجه الخصوص، أعرب المجلس عن استعداده للنظر في التدابير المحتملة التي يمكن فرضها وفقا لمسؤولياته وواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم امتثال الأطراف للقرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ولا يزال وفدي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الحادة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا السابقة إلى المجلس الدولي لتقديم المساعدة إلى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعم أيضا بقوة المشروعات التي ابتدرتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونحث على توسيعها. فهذه المشروعات، بالإضافة إلى افتتاح شبكة نهر الكونغو، بصرف النظر عن فوائدها الاقتصادية، يمكن أيضا أن تساعد على بناء الثقة في البلد.

وكما أعلن وفدي لدى اتخاذ القرار، فإنه يرحب بتمديد ولاية البعثة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ومع ذلك، نعرب عن أملنا في أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار بصورة كاملة، وهو ينظر في ولاية وحجم البعثة في مرحلتها

الثالثة، متطلبات ولوازم عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وختاما، يود وفدي أن يعرب عن عميق امتنانه للسفير كامل مرجان على الخدمة الممتازة التي قدمها لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ أسهمت مهاراته الدبلوماسية والتزامه الشخصي إسهاما كبيرا في التقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام. ووفدي يتمنى له الخير في مساعيه المقبلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جوكونيا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): شأني شأن زملائي الذين تكلموا قبلي، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأنتم تعلمون بالعلاقات الوثيقة جدا بين بلدينا، والتي سنرعاها بعناية دائما.

وما كان يتسنى لجلسة صباح اليوم أن تعقد في توقيت أحسن من هذا، وهي تأتي بعد أن استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الممثل الخاص للأمين العام لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أخي وصديقي العزيز، السفير مرجان، الذي اضطلع في نظرنا نحن في أفريقيا بدور الروح الوسيط في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتشرف وفدي بأن يشارك في هذه المناقشة المفتوحة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأهنئ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل الممتاز الذي أنجزته في الأشهر القليلة الماضية. والواقع أن نشر البعثة، إلى جانب التعاون بين الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، قد حوّل التحديات إلى إمكانيات. والقوات المتحالفة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، قد استجابت لشرط مجلس الأمن بأن تكون المرحلة الثانية من نشر البعثة متوقفة على فض الاشتباك من جانب كل القوات الأجنبية. وفي هذا الصدد، يمكن للسفير مرجان أن يؤكد أن زمبابوي، منذ أن وضعت الأمم المتحدة نفسها على رأس طاولة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال نشر البعثة، ظلت تسحب قواتها من الخطوط الأمامية ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية على السواء.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره لإرادة الشعب الكونغولي التي لا تقهر في سعيه إلى تشكيل مصير سياسي جديد من أجل الازدهار. وعلى الرغم من الصراع الجائح الذي أسفر عن موت أكثر من مليوني شخص، معظمهم في الأراضي المحتلة، لا يزال الحوار الكونغولي الداخلي في جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، ينبغي الاعتراف بالمجال السياسي للمجتمع المدني، وخاصة في شرق الكونغو المحتل.

ولعل المجلس يتذكر أنني في تصريحي السابق عن ورطة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لاحظت ثلاثة صراعات متداخلة ولكنها مختلفة سادت منطقة البحيرات الكبرى، وهي الحرب التقليدية، وحرب العصابات والتطهير العرقي.

وبينما توقف النوع الأول من الصراع، أي الحرب التقليدية، التي تشمل جهات فاعلة من الدول، فإن النوعين الآخرين لم ينحسرا بعد. وهذا يفسر تصاعد العنف في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية خلال الأسابيع القليلة الماضية. وفي الأراضي المحتلة تواجه البعثة التحرش والمعوقات، وخاصة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

وعلى الرغم من أنه ليس هدف وفدي أن يوزع اللوم، فإني أهيب بمجلس الأمن أن يحث الموقعين على اتفاق لوساكا الذين يدعمون التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن يشجعوا حلفاءهم على الانصياع. ونحن نعلم أن التجمع الكونغولي رهينة ويمكن أن يؤمر ليمتثل. وقد حان الوقت لوقف استمرار الاستغلال والقمع والاضطهاد التي يتعرض له الشعب الكونغولي على يد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. ونحن نتفق مع الزميل من الاتحاد الروسي بضرورة فرض جزاءات وغيرها من الإجراءات نظرا لتعنت التجمع. لقد أوفت القوات المتحالفة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتعهداها. وإذا استعرضنا ما تحقق حتى الآن، سنتبين أن هذه القوات المتحالفة قد أدت دورها في الصفقة.

وعندما خاطب الرئيس جوزيف كابيلا مجلس الأمن في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، أقر بأن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار هو الخريطة التي تحدد معالم اشتراك الأمم المتحدة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، يقر اتفاق لوساكا بعدم جواز تجزئة أراضي الكونغو. ومن دواعي الأسف أن نلاحظ أن مدينة كيسانغاني ظلت مسلحة رغم اتخاذ الأمم المتحدة قرارا يدعو إلى تجريد المدينة من الأسلحة. إن تجريد كيسانغاني من الأسلحة جدير بأن يوليه هذا المجلس الاهتمام. وفي هذا السياق، يهيب وفد بلادي بالموقعين على اتفاق لوساكا المسؤولين عن تدمير كيسانغاني أن يفوا بتعهداهم بوقف إطلاق النار.

والمفارقة - وهي لا يمكن أن تكون إلا مفارقة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - أن يحمي حقوق الإنسان عن طريق الاحتلال غير المشروع لأجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليست مفارقة من نوع الفارس فحسب، بل إنها تمثل ازدراء صارخا لحقوق شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل هي سخرية من مجلس الأمن والأمم المتحدة، ويجب التصدي لذلك.

أخيرا، أود أن أشكر مجلس الأمن لتأكيده على الحضور المادي والمنظور للأمم المتحدة من خلال نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن هذه البعثة، بالتعاون مع اللجنة العسكرية المشتركة، تقود عملية السلام بصورة تستحق الثناء. ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن مجرد حجم الكونغو يجعل من المستحيل بالنسبة للبعثة أن تؤدي بصورة ناجعة، واجباها المتعددة والتي قد تشمل في بعض المراحل مهمات التعقب والمطاردة، ونزع سلاح وإعادة تأهيل أعضاء الجماعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق لوساكا. وإذا كانت بعثة الأمم المتحدة تواجه صعوبات مع الأطراف من غير الدول، ولكن موقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، مثل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، فماذا يمكن أن يحدث للآخرين مع تلك العناصر التي ليست أطرافا في اتفاق لوساكا؟

لذلك، أحث مجلس الأمن على إعادة النظر في تشكيل البعثة بغرض زيادة مستوى القوات بغية تمكينها من الاضطلاع بمهمتها الضخمة. وفي واقع الأمر، نرى أن حسن النوايا الذي أبداه المجتمع الدولي إزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي تجلى في إنشاء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن يستمر.

وختاما، أود أن أنوه بواحد من أبناء أفريقيا الأبرار، صديقي السفير مرجان الموجود معنا هنا اليوم. إنني أعرف أن السفير مرجان قد لا يرى ضرورة لأن نثني على أدائه لواجبه نحو أفريقيا التي هي في مكانة الأم. وربما كان الأمر كذلك، وإن كان الأعضاء يعرفون كما أعرف أنا أنه ليس كل أبناء أفريقيا جعلوا القارة تفخر بهم. إننا نشعر بالفخر تجاهه. ونعتز دائما بشجاعته التي لا تقهر وإخلاصه وتفانيه

التام في سبيل قضية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ندرك أنه سيواصل خدمة البشرية والقارة وأفريقيا الأم في موقعه الجديد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أعطي الكلمة الآن للسفير مرجان للرد على التعليقات والأسئلة التي أثارها الأعضاء.

السيد مرجان (تكلم بالفرنسية): إن عبارات الثناء الرقيقة التي قيلت بشأن العمل المتواضع الذي قمت به في الكونغو، لا تخلو من المبالغة بالتأكيد، نظرا للصداقة التي تربطني ببعض الحاضرين هنا، وأود أن أشكر الأعضاء بحرارة على كل ما قالوه. وسأحمل معي من هنا ذكرى مؤثرة للغاية.

بالنسبة لكل ما قيل، خاصة عن زملائي، أود أن أؤكد للمجلس مرة أخرى أنهم حتى وإن كانوا بعيدين عنا الآن، فإنهم يواصلون القيام بعملهم. وأود مرة أخرى أن أعرب عن مشاعر الصدق والإخلاص نحوهم. وأشكر أعضاء المجلس على الكلمات الرقيقة التي وجهت لي، وإليهم في المقام الأول. أشكركم مرة أخرى.

وبناء على طلبكم، سيدي الرئيس، سوف أقوم بالرد على الأسئلة الثلاثة التي طرحت - اثنان للسفير فالديفييسو، ممثل كولومبيا، والثالث للسفيرة دورانت، ممثلة جامايكا. والسؤال الأول للسفير فالديفييسو يتعلق بمسألة تطوير مبادرة إنشاء اللجنة المشتركة لحوض نهر الكونغو، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٥٥ (٢٠٠١).

أود أن أقول ببساطة إننا في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نعمل من أجل ضمان حرية الملاحة على ثلاثة مستويات. المستوى الأول ويتمثل في حرية الحركة بالنسبة لجميع المركبات التابعة للبعثة، سواء أكانت مركبات برية أم نهرية أم جوية، وليست لدينا أي ترتيبات مع الأطراف خلاف إبقائها على علم. وفي هذا السياق، فقد أبحرت أول سفينة من كينشاسا إلى كيسانغاني قبل نحو شهر، كما هو معروف.

أما المستوى الثاني، فهو المستوى الإنساني. وهنا، وفي المقام الأول، نؤكد على ضرورة أن تؤمّن كل الأطراف حرية الوصول لموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني ونظرائهم من العاملين في المنظمات غير الحكومية. ويحدوني الأمل في أن يتبلور ذلك يوم ٣١ تموز/يوليه مع ما يسمى بـ ”سفينة السلام“، التي من المقرر أن تغادر إلى المقاطعة الاستوائية. ويسري ذلك أيضا على أوبانغي، حيث أننا نفكر في أوبانغي أيضا عندما نفكر في مسألة تأمين حرية الملاحة في نهر الكونغو.

وأرجو أن يسمح التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، الذي أجريت معه مناقشة قبل أسبوعين، للسفينة الثانية بمغادرة كينشاسا إلى كيسانغاني. غير أن ذلك يفضي بنا إلى المستوى الثالث، مستوى اللجنة العسكرية المشتركة. لقد اقترحنا مشروع اتفاق على مختلف الأطراف والحكومات والحركات المتمردة من أجل تنظيم الملاحة النهرية. ونتوقع أن نتلقى تعليقاتها وملاحظاتها قريبا، وأرجو أن ألتقي مع كل الأطراف لوضع اللمسات النهائية لهذا الاتفاق بين كل الأطراف كيما تتحول حرية الملاحة في الكونغو وأوبانغي إلى حقيقة واقعة، الأمر الذي سيكون مهما للسلام، وفي المقام الأول لمستقبل العلاقات بين الكونغوليين، أينما كانوا.

كما أود أن أعرب عن الشكر والثناء الحار على أوروغواي، التي قامت، كما يعلم الأعضاء، بنشر وحدتها النهرية في مبانداكا بالفعل. ونأمل أن يكون بوسعنا نشر وحدة ثانية، سواء كانت من أوروغواي أو من أي بلد

آخر، في كيسانغاني، لأنه من الواضح أن المهمة جسيمة وأن وحدة واحدة لا تكفي لضمان سلامة الملاحة.

آسف إذا كنت تكلمت طويلا جدا في هذا الموضوع، ولكن المجلس يعلم بالطبع الأهمية التي نوليها لهذه المسألة. وكما قلت في وقت سابق، آمل أن نحصل قريبا على موافقة جميع الأطراف فيما يتعلق بمشروع الاتفاقية المقترح. ومن المؤكد أننا سنعرضه على بلدان المنطقة الأخرى، البلدان الأخرى في حوض نهر الكونغو، حتى نتمكن من الضمان الفعال للملاحة في أوبانغي وكذلك ضمان الاشتراك الكامل لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

السؤال الثاني موجه من السفير فالديفييسو، ويخص مدى التعاون الذي نتلقاه من الأطراف فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين. ودعوني أقول هنا – وأعتقد أن السفير كننغهام قد أثار أيضا هذا السؤال – إن بعثة المنظمة أعدت ما هو معروف باسم ورقة أفكار، وهي ورقة أساسية سوف نناقشها على صعيد الإدارات ومع جميع وكالات الأمم المتحدة التي ينبغي أن تشارك.

ونحن بالفعل على اتصال مع كل من يمكنهم الإسهام في عملية السلام الهامة هذه. وهي عملية هامة بشكل خاص أيضا لأنها مرتبطة، كما نعلم جميعا، برحيل القوات الرواندية على وجه الخصوص. ونحن نعمل على تحقيق هذا الأمر مع اللجنة العسكرية المشتركة ومع عدد من الوكالات. واسمحوا لي أن أذكر هنا، على سبيل المثال، أن البنك الدولي وافق بالفعل على تخصيص موظف تنفيذي من البنك لبعثة المنظمة من أجل ضمان التنسيق مع البعثة ولكي يعمل، إلى حد ما، بوصفه مسؤول اتصال في مجال إعادة التأهيل الذي يمكن للبنك أن يؤدي فيه دورا رئيسيا.

وينطبق الشيء ذاته على المنظمة الدولية للهجرة، التي يمكنها بالتأكيد أيضا تقديم المساعدة في إطار النقل والإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل. ونحن نعمل على تحقيق ذلك. ونأمل أن نلقى تعاونا أكبر من الأطراف، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات إذ تنقصنا المعلومات إلى حد كبير، ولا سيما المعلومات الخاصة بالجماعات المسلحة، وبالتأكيد أيضا فيما يتعلق بالتعاون اللاحق، بهدف تقديم إجابات على كل الأسئلة التي ما زالت غير محسومة والتي ما زالت بلا حل على صعيد اللجنة العسكرية المشتركة. ويجب أن تنتهي اللجنة، كما يعلم المجلس، من خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين.

لقد تكلم الجنرال ديالو اليوم مع الرئيس كابيلا بشأن المعسكرين اللذين ذكرهما. وأكد على أن البعثة ستزور المعسكرين الأولين في الأيام القليلة القادمة. هذا مهم جدا بالنسبة لنا، نظرا لأنه سيعمل بالطبع على تشجيع العملية، حتى ولو كنا نتحدث عن أعداد محدودة بعض الشيء بالنسبة للمعسكرين اللذين تكلم عنهما الرئيس كابيلا مع الأمين العام والرئيس كاغامي.

والسؤال الثالث طرحته السفيرة دورانت ويتعلق بالقرار ١٣٤١ (٢٠٠١) وما إذا كان يتم احترامه، خاصة فيما يتعلق بالأطفال المحاربين. للأسف لا بد أن أبلغ سفيرة جامايكا بأن الاحترام لم يكن كافيا. وهناك الكثير مما يجب فعله بالنسبة للقرار ١٣٤١ (٢٠٠١) وحالة الأطفال المحاربين. فبالأمس تحديدا، كما يعلم المجلس، كنت أتكلم مع الممثل الخاص للأمين العام عن التدابير الواجب اتخاذها. وأعتقد أنه أبلغ المجلس بالفعل عن البعثة التي أريد التنويه إلى أنه تم إرسالها إلى الكونغو بطلب من سفيرة جامايكا. وأعتقد أن الأطراف بحاجة إلى التشجيع والمزيد من الضغط لكي تحترم تلك الأحكام. ولا بد أن تبذل كل الأطراف جهدا في هذا الاتجاه.

أمـا بالنسـبة لانتـهاكات وقـف إطـلاق النـار - لأن الآنسة دورانت أشارت أيضا إلى هـذا الأمر، ولأن مساعدة الجماعـات المسلحة تعتبر خرقـا لوقف إطلاق النـار - فلـدى البعثـة قائمـة بالشـكاوى والادعـاءات مـن كـل الأطـراف، وبصفة خاصة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وتحتوي تلك القائمة على حوالي أربعين شكوى أو ما يقرب مـن ذلـك. وقبـل حـوالي ١٠ أيـام تم تسـليمها إلى اللجنـة العسكرية المشتركة. وللأسف لم نتمكن من التحقق من كـل الادعاءات، ببساطة لأنها تقع، في أغلـب الحـالات، في منـاطق مـن الأراضي الكونغولية لا توجد فيها أطراف موقعة علـى الاتفاق يمكن أن تضمن سلامة مراقبينا. لذلك حتى إذا ادعـى طـرف مـن الأطـراف، ولم يتمكـن مـن ضمـان سـلامتنا أو مرافقتنـا، لأن التحقـق لا بـد مـن إجرائـه بمشـاركة كـلا الطرفين - الطرف المدعي والطرف المدعى عليه، إذا صحت تسـميتها هكـذا - عندئـذ لا يمكـن المضي في التحقـق، مثلمـا حدث في حالات عديدة.

هـذا مـا أردت قولـه، بالإضافـة إلى توجيـه الشـكر لكـم، سـيدي الرئيـس. ولإعطـاء مجـرد صـورة أوضـح عـن الطـابع الهـش، للأسـف، لوقـف إطـار النـار وللعمليـة، دعـوني أذكركـم بما تعرفونـه من قبل بالتأكيد أي: حالة التوتر الـتي تسود منذ أمس في نييـتزي، بـالقرب مـن بونيـا، ومـرة أخـرى بين طـائفتي هيمـا وليندو. لا بـد أن نتخـذ تدابير وإجـراءات وقائيـة جـادة جـدا هنـاك، لأنـه يبـدو أن الحالـة ليسـت علـى ما يرام أبدا في تلك المنطقـة مـن الكونغـو. وهـذا يبـين إلى أي مـدى نحـن تحـت رحمـة العديـد مـن الأعمـال أو الاسـتفزازات التي قد تنشأ في منطقة أو منطقة أخرى.

وأود مرة أخرى أن أشكركم، سيدي الرئيس، وكل أعضـاء المجلس. وسـأبقى تحـت تصـرف المجلس. وكمـا يعلـم المجلس فأنـا سـأعود إلى كينشاسـا وسـأبقى هنـاك حـتى ٧ أو ٨ أيلول/سبتمبر على الأقل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السـيد مرجـان علـى التوضيحـات الـتي قدمـها والأجوبـة الـتي أعطانـا إياهـا علـى الأسئلة المطروحة.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي.

بذلـك يكـون مجلـس الأمـن قـد اختتـم المرحلـة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.